الأنباء
الاربعاء 18 يناير 2017

خلال 2016 وبنمو سنوي 81٪.. بدافع تمويل نفقات الموازنات

«كامكو»: 75 مليار دولار إصدارات السندات بالمنطقة.. أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان بعض الأحداث الرئيسية التي شهدها 2016، مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، متوقع أن ينتج عنها انعكاسات طويلة الأجل من شأنها التأثير على نمو الاقتصاد العالمي. كما يتوقع ارتفاع مستويات عدم اليقين، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تقلبات على مستوى كل فئات الأصول.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن التركيز قد بدأ في التحول بعيدا عن الأسواق الناشئة ويتوجه نحو الأسواق المتقدمة كما شهدنا على مدار العام، في محاولة من قبل المستثمرين للاستفادة من الارتفاع الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي الأميركي في أعقاب النتائج غير المتوقعة للانتخابات الأميركية.

علاوة على ذلك، بدأت معدلات النمو الاقتصادي ترتفع في أوروبا مع تراجع معدلات البطالة وارتفاع مستويات التضخم، حيث يبحث البنك المركزي الأوربي في الوقت الراهن كيفية التخفيف من برنامج التيسير الكمي.

من جانب آخر، بعد ان قامت الأسواق الناشئة بدفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي لأكثر من عقد من الزمن فإنه يتوقع لها الآن اخذ قسط من الراحة قبل أن تشهد تحسن أوضاعها، لاسيما تلك الاقتصادات الكبرى مثل الصين، والتي تشهد تراكما عاليا للديون وتراجع التأثير الهامشي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعتبر العام 2016 نقطة تحول على عدة اصعدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بأسواق رأس المال، حيث شهدت دول الخليج قدرا عاليا من التقلبات في سوق رأس المال الأساسي الخاص بها، ألا وهو سوق الأوراق المالية، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، في حين اضطرت الحكومات إلى اللجوء إلى سوق الدخل الثابت غير المستغل لتمويل عجز الموازنة بما أعطى دفعة لازدياد عدد الأدوات المتوافرة على نطاق أدوات الدخل الثابت.

وعلى الصعيد الإيجابي، شهد 2016 عودة لإصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدافع من الإصدارات السيادية لتمويل نفقات الموازنة. وقد بلغت إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2016 اعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية، حيث سجلت 75,8 مليار دولار بنمو بلغت نسبته 81٪ على أساس سنوي.

وكان تراجع إصدار الصكوك السيادية في 2016 لصالح السندات التقليدية العالمية بهدف الاستفادة من السيولة المتوافرة لدى المستثمرين الدوليين هو السبب الرئيسي لتراجع إجمالي إصدارات الصكوك خلال العام 2016. إلا اننا نرى انه يوجد فراغ بالنسبة للمستثمرين المحليين على صعيد الصكوك، بما من شأنه أن يزيد من جاذبية الإصدارات المستقبلية.

ونتوقع أن تكون ماليزيا أكبر مصدر للصكوك في العام 2017، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض حصة الدولة نتيجة لسياسات بنكها المركزي. إلا اننا نرى أن هذا التراجع سيعادله ارتفاع إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي والتي يتوقع لها التطرق إلى سوق الصكوك بهدف تمويل عجز الموازنات.

ومع رفع أسعار الفائدة المتوقع للفيدرالي الأميركي في 2017، فإن الجهات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتفاعل وفقا لسياسات الفيدرالي الأميركي نظرا لارتباط عملات معظم تلك الدول بالدولار الأميركي.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»:
www.alanba.com.kw

في ظل زيادة التقشف المالي الحكومي.. وتباطؤ نشاط قطاع المستهلك

«الوطني»: تباطؤ نمو الاقتصاد السعودي 1,2٪ خلال 2016

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه بعد مضي عامين على بدء أسعار النفط في التراجع وتباطؤ نمو الاقتصاد السعودي على خلفية ترشيد الاستثمار الحكومي وتباطؤ نمو الائتمان وشح السيولة، اتخذت السلطات العديد من الخطوات لمواجهة اتساع العجز المالي كترشيد الإنفاق وتطبيق سياسة التشديد المالي.

وقد تمثلت تلك الخطوات بتجميد رواتب وامتيازات القطاع الحكومي وخفض الدعوم على البنزين والخدمات وتقليل حجم المشاريع الاستثمارية ورفع المزيد من الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة الضرائب وتطبيق برامج الخصخصة، إذ تمثل هذه الخطوات وغيرها من الإجراءات التي أقرتها السلطات لإعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية رؤية السعودية للعام 2030، ونتوقع أن تحقق السلطات بعض أهدافها المحددة مستقبلا، كما نرى أن الاقتصاد سيستمر في تسجيل نمو ولكن باعتدال خلال 2018، وذلك بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتعافي ثقة المستهلك والمستثمر.

ومن المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطؤا ملحوظا خلال 2016 ليصل إلى 1,2٪ من 3,5٪ في 2015، وذلك وسط استمرار الحكومة بخفض الإنفاق الرأسمالي وضعف إنفاق المستهلك.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ركود محتمل للاقتصاد غير النفطي السعودي في 2016

توقعات بوصول النمو غير النفطي إلى 0,8٪ و1,9٪ خلال 2017 و2018

كما انه من المتوقع أن يتراجع النمو غير النفطي أيضا بصورة ملحوظة في العام 2016 ليصل إلى 0,2٪ على أساس سنوي من 3,1٪ على أساس سنوي في 2015، وذلك تماشيا مع التزام السلطات بتنفيذ سياستها المالية المتشددة وتباطؤ القطاع الخاص نتيجة انخفاض الإنفاق في مبيعات التجزئة بالإضافة إلى التراجع في ثقة المستهلك.

لذلك من المحتمل أن يسجل الاقتصاد غير النفطي ركودا في حال أظهرت بيانات الربع الثالث من 2016 التي ستصدر قريبا نموا سلبيا ثانيا على اساس ربع سنوي، إذ تراجع العديد من مؤشرات نشاط المستهلك في العام 2016 كصفقات أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب النقدي الآلي بالإضافة إلى نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر مديري المشتريات، إلا أن مؤشر مديري المشتريات قد شهد بعض التقلبات على اساس شهري ولم يتراجع إلى أقل من مستوى 50 الذي يعكس التقلص في نشاط الأعمال. ومن المتوقع أن يتسارع النشاط مستقبلا خلال العامين 2017 و2018 وذلك إثر سداد الحكومة بعض المبالغ المستحقة وتماشيا مع ارتفاع نمو الودائع نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإصدار السندات العالمية. ومن المحتمل أيضا أن ترتفع وتيرة الاقتراض على خلفية ارتفاع تدفقات الودائع، ونتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 0,8٪ و1,9٪ خلال 2017 و2018 على التوالي.

واستمر قطاع النفط في الوقت نفسه بالنمو خلال 2016 تماشيا مع رفع المملكة انتاجها إلى مستوى قياسي بلغ 10,5 ملايين برميل يوميا في 2016 بالإضافة إلى انتاجها للغاز الطبيعي مع انطلاق محطة واسط. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي إلى 2,5٪ في 2016 ليعتدل لاحقا ويصل إلى 0,5٪ في 2017 ومن ثم إلى 0,4٪ في 2018 تماشيا مع تراجع الانتاج وفق اتفاقية أوبيك لخفض الانتاج.

وبينما من المتوقع أن يتقلص انتاج السعودية وفق تلك الاتفاقية إلا أننا لا نرى أن التراجع للعام سيصل فعلا إلى النسبة المحددة في الاتفاقية عند 4,5٪. بدأ معدل التضخم بالتباطؤ في العام 2016 مسجلا تراجعا للشهر السابع على التوالي في أكتوبر ليصل الى 2,6٪ على أساس سنوي. وقد ترك مكون المواد الغذائية الأثر الأكبر على مؤشر غلاء المعيشة. وقد اعتدل معدل التضخم على الرغم من تسجيله تسارعا ملحوظا في بداية العام 2016 فور رفع السلطات أسعار البنزين والخدمات. ومن المتوقع أن يستمر التضخم على تلك الوتيرة دخولا في العام 2017 ليتراجع الى 2,5٪ ويعاود ارتفاعه لاحقا في العام 2018 الى 4,3٪ تماشيا مع تسارع نمو الاقتصاد. وسيواجه التضخم أيضا العديد من الضغوطات خلال العام 2018 مع ارتفاع أسعار الخدمات والبنزين وارتفاع الضرائب (وضريبة القيمة المضافة).

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»:
www.alanba.com.kw

انطلاق مؤتمر ملتقى شركات التأمين 19 فبراير المقبل

أكد المدير العام لشركة ناس لإدارة مطالبات التأمين صلاح اللنقاوي ان حجم سوق التأمين يمكن ان يتضاعف في حال تم إنشاء هيئة عليا للتأمين او تنظيمة بالشكل الأنسب من جانب وزارة التجارة والصناعة، مقدرا حجم هذه الزيادة بأنها تصل الى نحو 100 مليون دينار تقريبا.

واشار اللنقاوي بمناسبة التحضير لمؤتمر ملتقى شركات التأمين 19 فبراير المقبل الى ان كل دول العالم التي فيها هيئات تأمين ساهمت في تنظيم الأسواق وزيادة حجم سوق العمل وحفظ حقوق الأطراف المنتسبة، وذلك عبر إصدار تشريعات جديدة تساهم في تنظيم السوق وزيادة حجم العمل في ظل رؤية واضحة تخدم جميع الأطراف.

وأكد اللنقاوي ان قطاع التأمين يعاني من نواقص كثيرة منها على سبيل المثال تأمين المسؤولية المدنية.

وأوضح اللنقاوي أن قيمة سوق التأمين في الكويت تقدر بنحو 400 مليون دينار تقريبا، مشددا على ان نمو القطاع بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة وبات هناك سوق وحجم عملاء يستحقان التنظيم والرقابة السليمة التي تقوم على أسس علمية واضحة للشركات والعملاء.

وكشف اللنقاوي عن انه وانطلاقا من اهمية قطاع التأمين وضرورة إنشاء هيئة عليا للتأمين اسوة بدول الخليج، سيتم عقد مؤتمر في 19 فبراير المقبل في شيراتون الكويت لمناقشة آفاق وتحديات القطاع ومستقبلة التنظيمي بكافة أبعادة.

صلاح اللنقاوي

استقبل وفد اتحاد الغرف التجارية والصناعية لإقليم كردستان العراق

الغانم: نتطلع إلى فرص استثمارية في العراق

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الوفد الكردستاني برئاسة رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية لاقليم كردستان العراق، دارا جليل الخياط، حيث أكد الغانم على عمق العلاقات التجارية والاستثمارية مع العراق.

واضاف أن قطاع الأعمال الكويتي يتطلع الى الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة في اقليم كردستان العراق الذي يعتبر من الأسواق التي يستهدفها المستثمر الكويتي نظرا لما تحتاج اليه الى مشاريع تنموية كبرى في شتى المجالات، وكذلك لامتلاكها عددا من المقومات التي تجعلها وجهة اقتصادية واعدة، وقد أكد استعداد الغرفة لتسخير كل امكاناتها لاتحاد الغرف لإقليم كردستان في سبيل توطيد العلاقات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتعاون.

من جانبه، أكد عضو مجلس ادارة الغرفة فهد الجوعان أن التعاون بين الكويت واقليم كردستان العراق يعتبر هدفا استراتيجيا يفرض بذل مزيد من الجهود المكثفة لتعميق التفاهم، واستيعاب ما تمليه المصالح المشتركة، وأن قطاع الأعمال الكويتي يتابع التطورات التي شهدها الاقليم في مجالات الاقتصاد والبنى التحتية وكذلك القطاع العقاري، مشيرا الى ضرورة الاهتمام بخطوط الشحن وانتقال السلع بين البلدين للاستفادة من الامكانات التي يمتلكها اقليم كردستان في قطاعات الزراعة، النفط، الصناعة، والسياحة.

وأشاد بالجهود التي تبذل على الصعيد السياسي من خلال اقامة عدة زيارات رفيعة المستوى في السنوات السابقة والتي تكلل من خلالها توقيع اتفاقيات مشتركة في مجالات التعاون الديبلوماسي، النقل، التعليم والثقافة، والاقتصاد.

وأشار الى أن افتتاح قنصلية لدى الكويت في أربيل يعد مؤشرا كبيرا على الاهتمام الذي توليه القيادة الكويتية للاقليم.

من جانبه، أكد الخياط على وجود خطط ومشاريع تنموية جادة تجعلها الاكبر في منطقة الشرق الأوسط من خلال تواجد العديد من الشركات العالمية، داعيا المستثمر الكويتي الى المشاركة في هذه المشاريع خصوصا بعد صدور عدد من القوانين الاستثمارية الجاذبة لأصحاب الأعمال، مؤكدا أن هدف هذه الزيارة توثيق عرى التعاون بين القطاعين الخاص الكويتي والكردستاني وبحث عمل شراكات استثمارية وتجارية، مؤكدا أن اقليم كردستان يزخر بموارد طبيعية كبيرة كالمياه، الزراعة، النفط وغيرها.

أعضاء غرفة التجارة برئاسة علي الغانم في لقطة جماعية مع ممثلي الوفد العراقي

الجوعان: التعاون بين الكويت وإقليم كردستان هدف إستراتيجي

للعام الثالث على التوالي

«مؤسسة البترول» تجدد عقد تخزين النفط الخام مع «سوميد»

في إطار سير المؤسسة نحو تحقيق إستراتيجية التسويق العالمي 2030، الهادفة إلى تعزيز تواجد الكويت في الأسواق الواعدة، جددت مؤسسة البترول الكويتية عقد تخزين ونقل النفط الخام الكويتي مع الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) للعام الثالث على التوالي.

وقع عقد التجديد من مؤسسة البترول الكويتية العضو المنتدب للتسويق (بالإنابة) وليد البدر، ومن جانب الشركة العربية لأنابيب البترول رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة م.محمد عبدالحافظ، وحضر مراسم التوقيع نائب العضو المنتدب لعمليات التسويق جمال اللوغاني، وعدد من قيادات قطاع التسويق العالمي، ومسؤولي شركة «سوميد».

وبهذه المناسبة، قال نائب العضو المنتدب لعمليات التسويق جمال اللوغاني «إن مؤسسة البترول الكويتية تهدف من تخزين ونقل النفط الخام عبر خزانات وأنابيب شركة «سوميد» إلى تسهيل عمليات تداول النفط الخام الكويتي في السوق المصرية، وتسهيل عمليات التصدير عبر البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن إيجاد أسواق جديدة في دول حوض البحر المتوسط، وقارة أوروبا».

جانب من توقيع عقد تخزين النفط الخام مع شركة «سوميد» المصرية

بدء تداول أسهم «السلام» بالسوق المصري

القاهرة: ناهد امام

قال نائب رئيس مجلس الإدارة مجموعة السلام القابضة فلاح الهاجري: ان بدء تداول اسهم المجموعة في السوق المصري جاء باعتبارها الشركة العربية الأولى التي تم قيدها بالبورصة المصرية ومدرجة بسوقين خليجيين، وهما الكويت الإمارات، علاوة على انها الشركة الأولى عربيا التي تدرج على شكل شهادات إيداع مصرية لتسهيل تداولها بالعملة المحلية في السوق المصري.

وأوضح ان عملية طرح الاكتتاب لأسهم «السلام» بالبورصة المصرية أغلقت على تلقي طلبات شراء الخميس الماضي بإجمالي 5,4 ملايين سهم وأن إجمالي الكمية المعروضة للبيع كانت 3,4 ملايين سهم لتبلغ التغطية بذلك 160٪، حيث بلغت نسبة التخصيص 60٪ تقريبا.

ولفت الهاجري إلى انه كان هناك اكثر من سيناريو لتأمين وتغطية الاكتتاب، لكن زخم مشاركة المستثمرين بالسوق المصري والتقدم لشراء أسهم «السلام» جاء قبل انتهاء جلسة تداول الخميس الماضي، من خلال أوامر الشراء لشركات مختلفة عدة وبإجمالي طلبات فاقت مليوني سهم ما تجاوز حتى توقعاتنا، مشيرة إلى أن زخم الشراء الذي تم على أسهم الشركة عكس الرغبة الواسعة من قاعدة كبيرة من المساهمين في الاكتتاب بأسهمها ثقة في متانة المركز المالي لـ «السلام».

وبين الهاجري أن قرار إدراج «السلام» في السوق المصرية يكتسي أهمية خاصة كونه يأتي كمقدمة لنقل استراتيجية استثمار المجموعة من المتوسط الى طويل الأجل في مصر، وهي التوجه الذي استدعى البدء بتطوير وتدعيم نشاط المجموعة في الوقت الراهن، مبينا ان هناك ثقة بان الوقت الحالي الأفضل للإدراج قبل أن يشهد الاقتصاد المصري انطلاقة قوية خلال الأعوام المقبلة.

وأوضح أن قرار الإدراج جاء مدفوعا بأهمية هذه السوق التي تعتبر الأقدم عربيا وفي المنطقة بالكامل لجهة التنظيم، مشيرا إلى ان هيئة سوق المال المصرية الأقدم على الإطلاق وهذا محل اعتبار كبير لدى المجاميع الاستثمارية الكبرى التي تسعى إلى توسيع قاعدة مساهميها.

فلاح الهاجري

جمعية قرطبة التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (31286) لسنة 2016

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية بكتابها المؤرخ في 2016/10/23 على طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير وهي كالتالي:

م	النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الآلي
1	عطارة	المول التجاري/ الميزانين محل رقم (26)	37 م2	370 د.ك	18243692
2	حلويات ومعجنات	المول التجاري/ الأرضي محل رقم (37)	70 م2	700 د.ك	20343932

وفق الشروط التالية:

1- يطبق القرار الوزاري رقم (8/ت) لسنة 2015 بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الحركة التعاونية.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم 35/ت/ 2014 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (50 د.ك) غير قابل للرد اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق 2017/1/18م حتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2017/1/31م من الساعة 7:30 صباحاً حتى الساعة 2:30 عصراً.
4- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع - من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9:00) صباحاً حتى الساعة (5:30) مساءً.
5- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغياً.
6- تطبق أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
7- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتمد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:	
1	صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3	أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
4	شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهماً بالجمعية المذكورة أعلاه.
5	شهادة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6	شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس.
7	وصل شراء كراسة الشروط.
8	كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

رئيس مجلس الإدارة